



نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني على الدخل وفقا لقانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢
المعدل

نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني على الدخل وفقا لقانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة
١٩٨٢ المعدل

الباحث: أياد رحيم عليوي

كلية القانون – جامعة بغداد

ayad.raheem2302m@colaw.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د. عمار فوزي كاظم المياحي

كلية القانون – جامعة بغداد

ammar.fawzi@colaw.uobaghdad.edu.iq

الكلمات المفتاحية: ألفحص الضريبي الإلكتروني، تكنولوجيا المعلومات ، الأقرار الضريبي
الإلكتروني، الفاتورة الإلكترونية.

كيفية اقتباس البحث

عليوي، أياد رحيم ، عمار فوزي كاظم المياحي، نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني على الدخل
وفقا لقانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية،
تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف
والنشر (Creative Commons Attribution) تتيج فقط للآخرين تحميل البحث
ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو
استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

The Electronic Income Tax Audit System under Amended Income Tax Law No. 113 of 1982

Researcher: Iyad Rahim Aliwi
College of Law – University of Baghdad

Asst. Prof. Dr. Ammar Fawzi Kadhim Al-Mayahi
College of Law – University of Baghdad

Keywords : Electronic Tax Audit, Information Technology, Electronic Tax Return, Electronic Invoice.

How To Cite This Article

Aliwi, Iyad Rahim, Ammar Fawzi Kadhim Al-Mayahi, The Electronic Income Tax Audit System under Amended Income Tax Law No. 113 of 1982, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

Tax auditing is considered one of the effective tools used by tax administrations to address the problem of tax evasion and to promote the principles of certainty and tax justice, thereby ensuring greater tax compliance among taxpayers. With the tremendous advancement in information technology, some countries have adopted this technology in carrying out governmental administrative tasks and activities (e-government).

In the field of tax administration, the concept of electronic tax auditing has emerged, it is based on the use of information and communication technology in conducting tax audits, which enables the auditing process to be completed with less effort, lower cost, and in a shorter time, this contributes to increasing tax revenues and combating tax evasion, in addition to avoiding many of the shortcomings associated with traditional tax auditing methods.





This modern tax auditing system is still in the process of formation and development establishing a comprehensive and integrated electronic tax auditing system requires further research and studies in this field ,which are still relatively limited due to the novelty of the subject. This research aims to clarify the nature of the tax audit system—specifically its concept—and the key elements upon which it is based.

The research comprises two sections: the first is dedicated to explaining the concept of the electronic tax audit system, while the second outlines its primary elements. Finally, the study presents a set of conclusions and recommendations.

المستخلص:

يعتبر الفحص الضريبي أحد الأدوات أفعالة التي تستعين بها الإدارة الضريبية لمعالجة مشكلة التهرب الضريبي، وتعزيز مبادئ اليقين والعدالة الضريبية، لضمان زيادة الامتثال الضريبي لدى المكلفين ، ومع التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات عمدت بعض الدول الى توظيف هذه التكنولوجيا في أنجاز المهام والأعمال الإدارية الحكومية (الحكومة الإلكترونية). وفي مجال عمل الإدارة الضريبية ظهر مفهوم الفحص الضريبي الإلكتروني، والذي يقوم على أساس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أجراء الفحص الضريبي ، مما يؤدي الى أنجاز عملية الفحص الضريبي بأقل الجهود والتكاليف وأقصر مدة، الأمر الذي يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي، بالإضافة الى تجنب الكثير من عيوب الفحص الضريبي باستخدام الطرق التقليدية .

أن هذا النظام الحديث للفحص الضريبي لازال في طور التكوين والتطور لغرض بناء نظام فحص ضريبي إلكتروني متكامل وشامل يستلزم الأمر أعداد البحوث والدراسات بشأنه والتي تعتبر قليلة نسبيا نظرا لحدثة الموضوع . يهدف هذا البحث الى توضيح ماهية نظام الفحص الضريبي من حيث المفهوم إضافة الى العناصر الرئيسية التي يركز عليها هذا النظام. يتضمن هذا البحث مطلبين، خصصنا المطلب الأول لتوضيح مفهوم نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، وخصصنا المطلب الثاني لتوضيح أهم عناصر هذا نظام ، وفي خاتمة البحث توصلنا الى بعض النتائج والتوصيات.

المقدمة

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم الموارد المالية للدول في العصر الحديث سواء كانت متقدمة ام نامية، بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أدى الى ازدياد النشاطات الاقتصادية بصورة عامة، كالتجارة والصناعة والزراعة ، إضافة الى تطور دور الدولة من دولة حارسة

ومحايدة ألى دولة متدخلة في الحياة الاقتصادية، وزيادة واجباتها تجاه مواطنيها مثل توفير الأمان والخدمات وغيرها.

وقد لجأت الأدارات الضريبية في بعض الدول ألى الأستعانة بتكنولوجيا المعلومات لمواجهة هذا الكم الهائل من النشاطات الخاضعة للضريبة، حيث توفر هذه التكنولوجيا سرعة وسهولة التعامل مع البيانات والمعلومات التي تحتاجها الأدارة الضريبية فيما يتعلق بأنجاز أعمالها من تقدير وتدقيق وفحص ضريبي.

أهمية البحث:

أن الأدارة الضريبية تتحمل مسؤولية كبيرة في ضمان تدفق الأيرادات الضريبية لرغد الأخرينة العامة، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أعطى المشرع للأدارة الضريبية سلطات واسعة فيما يتعلق بالتعرف على دخل المكلف وفرض وتقدير وتحصيل الضرائب أضافة ألى الأجراءات الأتدقيقية الأمتخذة من قبل الأدارة الضريبية كالأتدقيق وألفحص الضريبي، لغرض ضمان الأتوصل ألى دخل المكلف الأحققي وحقيقة نشاطه ومركزه المالي لغرض أحتساب الضريبة بدقة وفقا للتشريعات الضريبية.

ولما كان ألفحص الضريبي هو أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الهيئة العامة للضرائب في سبيل الأوصول ألى الدخل الأحققي للمكلف لغرض تحديد الضريبة بدقة ، فإن توظيف تكنولوجيا المعلومات في عمل الأدارة الضريبية ومنها ألفحص الضريبي أمر ضروري ومهم لانجاز أعمالها بكفاءة وأقل الأتكاليف، بألاضافة ألى مواكبة مشروع الأتحول للحكومة الألكترونية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن نظام ألفحص الضريبي الألكتروني هو نظام حديث جدا تم أستخدامه في بعض الدول، وأن هذا النظام لا زال في طور الأتكوين والأتطور نظرا لأرتباطه بتطور تكنولوجيا المعلومات والأتصالات وتوضيف مخرجاتها في عملية ألفحص الضريبي، وهذا الموضوع بحاجة ألى توضيح ماهية هذا النظام من حيث المفهوم والعناصر التي يتألف منها، وهذا ما يتناوله البحث.

فرضية البحث:

أن أستخدام التكنولوجيا الرقمية في اجراء ألفحص الضريبي على الدخل يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف المالي وزيادة الأيرادات الضريبية ومكافحة الأتهرب الضريبي بسبب فعالية هذا النظام في تسهيل الأجراءات الأتدقيق على دخل المكلف وكذلك توسيع القاعدة الضريبية من خلال



أنشاء قاعدة بيانات شاملة لجميع المكلفين بالتعاون بين الهيئة العامة للضرائب والأطراف الأخرى (مكلفين ، مخبرين الجهات الساندة) .

منهجية البحث:

تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي بشكل أساسي فيما يتعلق بنصوص قانون ضريبة الدخل رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل التي تتعلق بعملية ألفحص الضريبي ومدى ملائمتها لأنشاء نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح ماهية نظام ألفحص الضريبي من حيث المفهوم إضافة إلى العناصر الرئيسية التي يركز عليها هذا النظام .

خطة البحث:

يتضمن هذا البحث مطلبين، خصصنا المطلب الأول لتوضيح مفهوم نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني، وخصصنا المطلب الثاني لتوضيح أهم عناصر هذا نظام ، وفي خاتمة البحث توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: مفهوم نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني

تواجه عملية تقدير الدخل الخاضع للضريبة بعض الصعوبات العملية ،منها ما يتعلق بطبيعة الدخل الخاضع للضريبة سواء كان نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي وغيرها من النشاطات (١)، ومنها ما يتعلق بقيام بعض المكلفين بتقديم بيانات مضللة أو غير كاملة بقصد التهرب من دفع الضريبة. (٢)

ولمواجهة هذه الصعوبات فإن الإدارة الضريبية تستعين بعدة وسائل للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة مثل حق الاطلاع والتعرف على دخل المكلف من خلال الاقرارات الضريبية التي تقدم إلى الإدارة الضريبية، (٣) ، إضافة إلى استخدامها عدة طرق لتحديد الدخل الخاضع للضريبة بعد التعرف على مدخولات المكلفين منها ما نص عليه القانون ومنها ما يستخدم على سبيل العرف المتبع لدى الإدارة الضريبية ، (٤) ومن ثم يأتي دور التدقيق وألفحص الضريبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة وتقدير الضريبة بدقة، مثل ألفحص الضريبي الشامل وألفحص الضريبي الميداني وغيرها من الأساليب التقليدية التي يتم بها ألفحص الضريبي.

وفي ظل التقدم التكنولوجي وانتشار تطبيق الحكومة الإلكترونية في العديد من الدول ،ينبغي على الإدارة الضريبية مواكبة جميع المتغيرات وتوظيفها لغرض تحقيق أهدافها بكفاءة عالية (٥)،

والاستغناء عن الوسائل التقليدية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمالها (٦)، ومنها إنشاء نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني .

وقد خصصنا هذا المطلب لتوضيح مفهوم ألفحص الضريبي الإلكتروني من حيث تعريفه وتمييزه عن ألفحص الضريبي التقليدي إضافة إلى بيان الأساس القانوني لفحص الضريبي الإلكتروني بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل النافذ.

الفرع الأول: تعريف ألفحص الضريبي الإلكتروني وتمييزه عن ألفحص الضريبي التقليدي

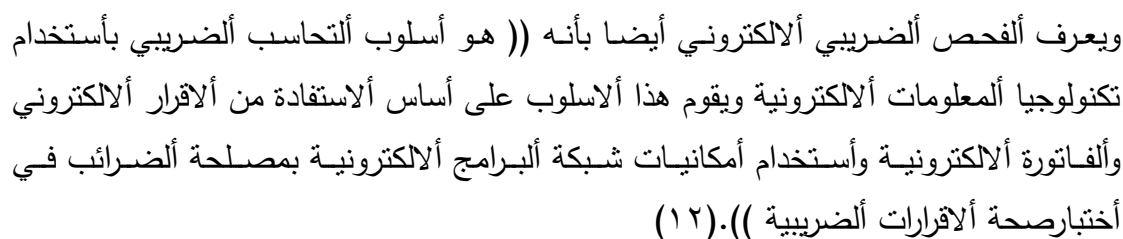
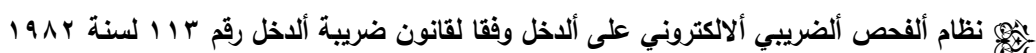
أولاً: تعريف ألفحص الضريبي الإلكتروني

لم نجد الكثير من التعاريف لموضوع ألفحص الضريبي الإلكتروني رغم أن عدداً من أكتاب تناولوا هذا الموضوع بالبحث ، حيث تناولت كتاباتهم موضوع ألفحص الضريبي الإلكتروني من حيث مزاياه ومتطلبات أقامته دون تعريفه ، ونعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى حداثة هذا النظام وعدم اكتمال ملامحه الرئيسية لأنه مرتبط بمجال تطبيق الحكومة الإلكترونية، والتي أرتبط ظهورها بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.(٧)

فالفحص الضريبي الإلكتروني يعتبر من المصطلحات الجديدة التي لم تكن موجودة سابقا كالتجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وغيرها(٨) التي ظهرت نتيجة التحول الرقمي في العمل الإداري، أو ما يسمى الحكومة الإلكترونية ، أو الإدارة الإلكترونية أو الحكومة الذكية، وجميع هذه المصطلحات مقترنة بتطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، ومنها ازدياد استخدام الحاسوب وشبكات الانترنت وكافة التطبيقات الإلكترونية، الأمر الذي أدى إلى اتصال الجهات الحكومية والخاصة ببعضها .(٩)

وتم تعريف ألفحص الضريبي الإلكتروني بأنه ((دراسة وتحليل وفحص الأنظم المحاسبية الإلكترونية والقوائم والنقارير المالية المعدة في ظل نظام محاسبي إلكتروني غير ورقي أرتكازا على القواعد المقررة في التشريع الضريبي ووفقا للقواعد والأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مهنيا بغية التأكد من صحة الأرباح)).(١٠)

وكذلك تم تعريف ألفحص الضريبي الإلكتروني بأن ((الإطلاع على دفاتر الممول ومستنداته ومراجعة الأقرار الذي يقوم بتقديمه إلى الإدارة الضريبية بالاستغناء عن الدفاتر والمستندات الورقية واستخدام برامج أو حسابات إلكترونية لتسجيل المعاملات وظيفت الحسابات واستخدام الفاتورة الإلكترونية والتي من خلالها يتم النقل التلقائي لمعلومات الفواتير التي تصدرها المنشآت إلى الإدارة الضريبية مما يؤدي إلى تقوية الالتزام الضريبي وتقليل التكاليف)).(١١)



ومن خلال التعاريف أعلاه يتبين لنا أن ألفحص الضريبي الإلكتروني هو جزء من عملية التحول الرقمي في عمل الإدارة الضريبية ، ولا يمكن إنشاء هذا النظام بدون عملية التحول الرقمي ، نظرا لأن العمل به يعتمد بصورة أساسية على ما أفرزته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بدلا من اعتماد الإدارة الضريبية في عملها على الوسائل التقليدية (الورقية) مثل تقديم الأقرارات الضريبية و توجيه الاخطارات والتضمين وطرق الطعن والتظلم.(١٣)

وبدورنا نعرف ألفحص الضريبي الألكتروني بأنه أستخدم ألتكنولوجيا الرقمية في عملية تدقيق وفحص ألقوائم ألمالية أخاصة بالمكلفين مثل ألاستعانة أالقوائم ألمالية ألالكترونية من أقرار ووثائق ومستندات وفواتير ألكترونية وألتواصل ألالكتروني بين أالأارة الضريبية وأالمكلفين ودوائر أأأولة وغيرها من أالعناصر أأتي توفرها أألتكنولوجيا الرقمية للوقوف على أأقيقة نشاط أأالمكلف ومركزه ألمالي وأأأديد أأأأل أأأاضع للضريبة بدقة وفقا للآشريعات الضريبية .

ثانيا: تمييز أفحص الضريبي الإلكتروني عن أفحص الضريبي التقليدي

١- أنه نظام حديث للفحص الضريبي أرتبط ظهوره بالثورة العلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، فهو نظام يقوم بصورة أساسية على استخدام تكنولوجيا المعلومات في أغلب عناصره ومقوماته مثل القوائم المالية الألكترونية كالأقرار الضريبي الألكتروني والمستندات الألكترونية وألفاتورة الألكترونية وقواعد البيانات الخاصة بالمكلفين والتواصل الألكتروني بين الإدارة الضريبية ودوائر الدولة والمكلفين والمخبرين وغيرها.

بينما نجد أن الفحص الضريبي التقليدي نظام قديم يعتمد على الوسائل التقليدية (الورقية) لأجرائه، فالفحص الضريبي بصورة عامة ما هو إلا عملية ((ألتحقق من صحة مضمون الأقرارات الضريبية تنفيذا لأحكام التشريعات الضريبية من خلال تدقيق وفحص السجلات والوثائق والمستندات الخاصة بنشاط المكلف)) (١٤) والتي تتخذ الشكل الورقي في حالة الفحص الضريبي التقليدي.

٢- يتميز نظام الفحص الضريبي الإلكتروني بعدة مميزات قياساً إلى الفحص الضريبي التقليدي ، مثل سرعة الأداء ودقة النتائج وقلة هامش الخطأ والحد من حالات الغش التي تتضمنها ألقارات الضريبة المقدمة من قبل بعض المكلفين في سبيل أخفاء بعض عناصر أنشاط

،بالأضافة إلى الحد من حالات الاجتهاد وتحكم أفراد الإدارة الضريبية (ألفاحصين الضريبيين)، وهذه المميزات جميعاً نتيجة طبيعية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية في مجال الإدارة (١٥) ومنها الإدارة الضريبية في أنجاز أعمالها ومنها ألفحص الضريبي.

حيث يقوم نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني على أساس التحول الرقمي في المنظومة الضريبية (الامتة الضريبية)، بهدف الانتقال من الطرق التقليدية في عمليات التدقيق وألفحص الضريبي إلى الطرق الفنية الحديثة وما يترتب على ذلك من تبسيط الإجراءات وتوحيدها والتوصل إلى نتائج ألفحص الضريبي على الأنشطة الاقتصادية بصورة دقيقة وعادلة. (١٦)

بينما نجد أن أساليب ألفحص الضريبي التقليدي تتميز ببطء الإجراءات وزيادة حالات تحكم ممثلي السلطة المالية والاجتهاد وزيادة حالات أفساد الإداري نتيجة زيادة احتكاكهم بالمكلفين الأمر الذي يمكن الحد منه في حال تطبيق نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني، حيث تشكل عوامل عدم الدقة في حصر المكلفين وأفساد الإداري أسباباً رئيسية للتهرب الضريبي. (١٧)

أضافة إلى أن لكل أسلوب من أساليب ألفحص الضريبي التقليدي مميزات وعيوبه، فمثلاً ألفحص الضريبي الشامل يتطلب زيادة الوقت والجهد والتكاليف (١٨) وأسلوب ألفحص العينة قد لا يؤدي إلى تقدير الضريبية بصورة عادلة نظراً لعدم فحص جميع القوائم المالية والاقتصار على فحص نماذج منها (١٩) أضافة إلى

أن الأخذ بهذا الأسلوب يتطلب تدريب الفاحصين على الأساليب المتنوعة الخاصة بألفحص العشوائي مثل إقامة الدورات وما يترتب على ذلك من تكاليف مالية.

وتشير الدراسات التي قام بها بعض الباحثين لأقتصاديين إلى وجود حوالي خمسة ملايين محل تجاري داخل البلد غير مسجلة في الدوائر الضريبية مع أن القانون ألزمهم بدفع الضريبة، والسبب في ذلك يعود إلى ضعف الرقابة والاعتماد على الأساليب التقليدية في تقدير الضريبة مثل الأقتصار على طريقة المظاهر الخارجية وعدم استخدام الطرق الحديثة في حصر المكلفين (٢٠) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أفساد الإداري والمالي، ومن هنا تأتي أهمية الامتة الضريبية

والتي يعد ألفحص الضريبي الإلكتروني أحد صورها لمعالجة حالات التهرب الضريبي. (٢١) فقد يقوم بعض المكلفين أحياناً بالتواطؤ مع ممثلي السلطة المالية في سبيل عدم أخضاعهم للفحص الضريبي مقابل الحصول على منافع مادية، وبالتالي زيادة حالات التهرب الضريبي نتيجة الاعتماد بصورة أساسية على الطرق التقليدية في ألفحص الضريبي، أضافة إلى أن استخدام طرق التقدير الجزافي والاستدلال بالمظاهر الخارجية والتي تكون غير دقيقة في الغالب وتساهم في زيادة التهرب الضريبي. (٢٢)



بينما يمكن تجنب هذه الحالات بنسبة كبيرة في حال تطبيق التحول الرقمي في عمل الإدارة الضريبية ، وتقطع الطريق امام أي تواطؤ بين المكلفين وممثلي السلطة المالية. كذلك يلعب الفحص الضريبي الإلكتروني دورا مهما في سرعة تبادل المعلومات بين الإدارة الضريبية والجهات الساندة ، حيث تعتمد الهيئة العامة للضرائب احيانا على المعلومات والبيانات التي تحصل عليها من هذه الجهات لما لها من فاعلية في الحصر الضريبي وتحديد مصادر الدخل والأشخاص الخاضعين للضريبة. (٢٣)

٣- أن جوهر عملية الفحص الضريبي هو تدقيق القوائم المالية الخاصة بنشاط المكلف بواسطة المناقشة والأطلاع والمقارنة بين البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وغيرها من الإجراءات للوصول الى حقيقة دخل المكلف واحتساب الضريبة بدقة (٢٤) ففي حالة الضريبي التقليدي يكون تقديم الأقرار الضريبي ورقيا، أما في حالة الفحص الضريبي الإلكتروني يكون تقديم الأقرار الضريبي إلكترونيا، كذلك مناقشة المكلف يمكن أن تتم إلكترونيا بدل الطريقة التقليدية وكذلك إرسال الوثائق والمستندات إلكترونيا لغرض تدقيقها.

فالفحص الضريبي الإلكتروني لا يختلف في من ناحية الغاية عن الفحص الضريبي التقليدي وإنما يكمن الاختلاف بالأجراءات والوسائل التي تتم بها عملية الفحص الضريبي ، فكلاهما يقومان على التحقق وتدقيق القوائم المالية الخاصة بالمكلف من اجل الوصول الى نتائج النشاط والربح الحقيقي للمكلف واحتساب الضريبة في ضوء هذه النتائج.

الفرع الثاني : الأساس القانوني للفحص الضريبي الإلكتروني

من الثابت أن مصطلح الفحص الضريبي الإلكتروني هو مصطلح حديث جدا لم يمر على ظهوره بضعة سنوات، حيث ارتبط ظهور هذا المصطلح مع ثورة تكنولوجيا المعلومات في بداية القرن الواحد والعشرين (٢٥)، وما رافقها من استخدام مخرجات هذه الثورة التكنولوجية في مجال أعمال الإدارة الضريبية، ومنها الفحص الضريبي ، كألأقرار الضريبي الإلكتروني وألفاتورة الإلكترونية والمقتبسات الضريبية الإلكترونية وكذلك التوصل الإلكتروني بين الإدارة الضريبية ومختلف الفئات التي تتعامل معها كالمكلفين والمخبرين ودوائر الدولة.

أن قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته لم تتضمن الإشارة الى الفحص الضريبي صراحة ، فضلا عن الإشارة الى الفحص الضريبي الإلكتروني ، اما نظام مسك الدفاتر التجارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ أيضا لم يتضمن الإشارة الى مصطلح الفحص الضريبي وإنما اقتصر على تنظيم عملية مسك الدفاتر التجارية من قبل المكلفين المخاطبين بهذا النظام ، والتي تعد أحد الركائز الأساسية لعملية الفحص الضريبي .



وبنفس الوقت نجد أن قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل أنفاذ قد أكد على حق السلطة المالية في التحقق والتحري عن دخل المكلف ومصادره وطلب أي معلومات يمكن أن تساعد في تقدير الضريبة. (٢٦)

أضافة إلى أن القانون أعطى للسلطة المالية حق رفض الأقرار الضريبي المقدم من قبل المكلف وتقدير الضريبة وفقا للمعلومات المتعلقة بالنشاط والتي يمكن أن تحصل عليها من أي مصدر حدده القانون. (٢٧)

ويمكن القول أن هذا الحق الذي منحه المشرع للسلطة المالية بموجب قانون ضريبة الدخل هو بمثابة الأساس القانوني لعملية ألفحص الضريبي، فتأكيد المشرع على حق السلطة المالية في التحقق والتحري عن دخل المكلف وحققها في رفض الأقرار الضريبي وتقدير الضريبة حسب المعلومات التي تحصل عليها يمثل الأطار القانوني لعملية ألفحص الضريبي.

أما نظام مسك الدفاتر التجارية لأغراض ضريبة الدخل رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ فقد أشار ضمنا إلى وجوب أن تكون الدفاتر التجارية ورقية من خلال نصه على شروط أمساك الدفاتر التجارية ومنها أن تكون خالية من الحك و الشطب ، وهذا الأمر لا يمكن تصوره في حالة الدفاتر التجارية الإلكترونية. (٢٨)

لكن من جهة أخرى نجد أن نظام مسك الدفاتر التجارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ قد نص على إمكانية اعتماد حسابات المكلفين التي يتم تزويدها على جهاز الحاسب الإلكتروني وتقديمها إلى السلطة المالية على أن تكون مخرجات الحاسب الإلكتروني على شكل كشوف تتضمن أقيود الحسابية وكذلك وجوب تقديم دليل التويب المحاسبي الخاص بهذه الحسابات. (٢٩)

أن موضوع ألفحص الضريبي الإلكتروني هو موضوع حديث جدا بسبب ارتباطه بتطور تكنولوجيا المعلومات ، فالتشريعات الضريبية مثل قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل وكذلك نظام مسك الدفاتر التجارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ قد صدرت في عقد الثمانينات من القرن الماضي فمن البديهي أن لا تتضمن أي إشارة إلى موضوع ألفحص الضريبي الإلكتروني ، وإمكانية الاستفادة من هذه التقنية في ألفحص الضريبي ، أضافة إلى أن التعديلات التي طرأت على قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل وكذلك نظام مسك الدفاتر التجارية لم تتناول موضوع الفحص الضريبي الإلكتروني ، الأمر الذي يستدعي تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل ونظام مسك الدفاتر التجارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ لكي يلائم تطبيق ألفحص الضريبي الإلكتروني وكذلك إصدار الأنظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم التحول



الرقمي الكامل في أعمال الإدارة الضريبية ومنها الفحص الضريبي، كاحد محاور ومتطلبات إنشاء الحكومة الالكترونية.

وفي ضوء هذه التطورات في مجال مشروع الحكومة الالكترونية في البلد، ينبغي أن تواكب الإدارات والمؤسسات الحكومية ومنها الإدارة الضريبية هذا التطور، والاستفادة من هذا المشروع في أنجاز كافة الأعمال المتعلقة بفرض وتقدير وتحصيل الضريبة وكذلك الاستفادة منها في عمليات التدقيق والفحص الضريبي (الفحص الضريبي الإلكتروني).

ويرى الباحث أن قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ المعدل النافذ حاليا من الناحية المبدئية لا يمنع من اعتماد التكنولوجيا الرقمية في عمل الإدارة الضريبية ومنها الفحص الضريبي الإلكتروني ، فالأساس القانوني للفحص الضريبي سواء كان تقليديا أم إلكترونيا في قانون ضريبة الدخل هو واحد نظرا لعدم وجود أي اختلاف في جوهر عملية الفحص الضريبي التقليدي والإلكتروني ، فكلاهما يستهدفان الوصول إلى حقيقة نشاط المكلف ويقومان بالأساس على تدقيق القوائم المالية الخاصة بالنشاط الخاضع للضريبة للوصول إلى حقيقة دخل المكلف . ولكن يكمن الاختلاف في طرق ووسائل الفحص، الأمر الذي يستدعي تعديل قانون ضريبة الدخل لكي يتناسب مع طرق ووسائل الفحص الضريبي الإلكتروني الحديثة مثل النص على تقديم الأقرار الضريبي إلكترونيا بدلا من تقديمه ورقيا كما يفهم من القانون (٣٠)، وتعديل نظام مسك الدفاتر التجارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ لكي يتلائم مع متطلبات الفحص الضريبي الإلكتروني مثل النص على إلزام المكلفين باستخدام الفاتورة الإلكترونية في تعاملاتهم التجارية، وإصدار الأنظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم عملية التحول من الفحص الضريبي التقليدي إلى الفحص الضريبي بعد توفير البنية الأساسية الإلكترونية في البلد بحيث تكون متاحة للمكلفين والإدارة الضريبية ، فالفحص الضريبي يقوم على الاعتماد على القوائم المالية الإلكترونية من أقرارات ضريبية ومقتبسات ضريبية وأي وثائق و مستندات إلكترونية لها علاقة بنشاط المكلف ، وكذلك تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية في نطاق الأعمال التي يقوم بها المكلف مثل البيع والشراء والتعاقد وغيرها، وكذلك التواصل الإلكتروني بين الإدارة الضريبية والمكلفين والمخبرين ودوائر الدولة لإنجاز عملية الفحص الضريبي.

المطلب الثاني : عناصر نظام الفحص الضريبي الإلكتروني

أن الهدف الأساسي من عملية الفحص الضريبي هو تحقق ألفاحص من صحة مضمون الأقرارات الضريبية وتحديد الدخل الخاضع للضريبة وفقا للتشريع الضريبي (٣١) ويستعين ألفاحص الضريبي بعدة وسائل في سبيل التحقق من دخل المكلف مثل حق الاطلاع الضريبي

الذي يشكل أداة فعالة بيد الإدارة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي (٣٢) كذلك حق جمع الأدلة وأقراءن ومناقشة المكلف وغيرها من الوسائل ومقارنتها مع الأقرار الضريبي المقدم من قبل المكلف وبقية القوائم المالية.

ونتيجة للتقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات تم توظيف هذه التكنولوجيا في عملية ألفحص الضريبي فحل الأقرار الضريبي الإلكتروني محل الأقرار الضريبي التقليدي (الورقي)، كذلك حل مصطلح الفاتورة الإلكترونية بدلا من الفاتورة التقليدية (الورقية)، والتواصل الإلكتروني بدلا من التواصل التقليدي لمناقشة المكلف وتقديم المستندات والوثائق المتعلقة بالنشاط الإلكتروني، لتسهيل الإجراءات وتحقيق الدقة في النتائج وتوفير الوقت وتقليل التكاليف، إضافة إلى تقليل احتكاك ممثلي السلطة المالية بالمكلفين، الأمر الذي يساعد على الحد من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع الحقوق المالية للدولة. (٣٣)

ويقصد بعناصر نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني مجموعة العناصر التي يتكون منها نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني ، والتي تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات لإنجاز عملية ألفحص الضريبي، مثل الأقرار الضريبي الإلكتروني ونظام الفاتورة الإلكترونية والتواصل الإلكتروني بين الإدارة الضريبية والمكلفين والجهات الأخرى كالمخبرين ودوائر الدولة لرفع كفاءة ألفحص الضريبي. (٣٤)

أفرع الأول: الأقرار الضريبي الإلكتروني

أن الأقرار الضريبي يمثل مدار عملية تحديد الدخل الخاضع للضريبة وتقدير الضريبة، وينطوي على بيان يقدمه المكلف عن نشاطه أو دخله والذي يشكل أوعية الضريبي خلال فترة زمنية معينة ، إلى الإدارة الضريبية، التي تقوم بدورها بتدقيقه ومراجعته للتأكد من صحته ومدى مطابقته للتشريع الضريبي. (٣٥)

فمن الطبيعي أن المكلف هو الأكثر معرفة من غيره بنتائج نشاطه ومقدار دخله الخاضع للضريبة، لكن قد يلجأ بعض المكلفين إلى محاولة التهرب من الضريبة، بحيث يضمنه معلومات غير صحيحة بخصوص دخله الخاضع للضريبة (٣٦) وهنا تبرز أهمية التدقيق وألفحص الضريبي في مكافحة التهرب الضريبي.

وبعبارة أخرى فإن الأقرار الضريبي يمثل الطريق الأسهل للتوصل إلى حقيقة دخل المكلف من مصادره المختلفة إذا كان يعبر بصدق عن الدخل الخاضع للضريبة (٣٧) حيث أن الأقرار الضريبي يعتبر الوسيلة الأكثر منطقية وواقعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة (٣٨)، نظرا



لأن الإدارة الضريبية لا يمكنها أحاطة بجميع نشاطات المكلفين مالم يقوموا بتقديم المعلومات والبيانات التي تتعلق بنشاطهم .

أما بالنسبة لآقرار الضريبي الإلكتروني فإنه يشكل أحد الركائز الأساسية لمشروع تطبيق المنظومة الضريبية الإلكترونية كأداة لزيادة الحصيلة الضريبية (٣٩) فضلا عن أستخدامه في عملية أالفحص الضريبي الإلكتروني ، ويمكننا تعريف أاقرار الضريبي الإلكتروني بأنه بيان سنوي يقدمه المكلف إلى الإدارة الضريبية بالطرق التكنولوجية المعتمدة للإدارة الضريبية يتضمن نتائج نشاطه من أرباح وخسائر ومقدار الدخل الخاضع للضريبة خلال فترة زمنية معينة .

أن تطبيق نظام أاقرار الضريبي الإلكتروني يستلزم ألتحول الإلكتروني في مجال عمل الإدارة الضريبية من إنشاء قاعدة بيانات متكاملة لكافة المكلفين ،أي تسجيل المكلفين إلكترونيا، حيث يتم إنشاء ملف ضريبي إلكتروني و رقم ألتسجيل الضريبي لكل مكلف على حدة، ويمكن عن طريق قاعدة ألبينات هذه أن يقوم المكلف بتقديم أاقرار الضريبي إلى الإدارة الضريبية إلكترونيا .(٤٠) ولتطبيق نظام أاقرار الضريبي الإلكتروني يستوجب توفر قاعدة بيانات شاملة لجميع المكلفين المسجلين لدى الإدارة الضريبية، وعلى أساس ذلك يمنح المكلف رقما ضريبيا إلكترونيا يمكن بواسطته أجاز جميع أالمعاملات الضريبية وكذلك تحديد أالتزامات الضريبية أالخاصة بكل مكلف، ويستطيع كل مكلف من خلال نظام ألتسجيل الإلكتروني الضريبي تقديم أاقرار الضريبي إلكترونيا(٤١)، حيث يساعد أالرقم الضريبي أالإلكتروني أخاص بالمكلف على سهولة أكتشاف ألتزوير وبالتالي أأحد من ألتهرب الضريبي.(٤٢)

فوائد أاقرار الضريبي الإلكتروني:

١- ضمان أالسريعة في أجاز أالمعاملات الضريبية وبالتالي ربط الضريبة ، من خلال تقديم أاقرار الضريبي إلكترونيا ، وما يترتب عنه من توفير أوقت وأالجهد لدى موظفي الإدارة الضريبية وألمكلفين على حد سواء، مما يؤدي إلى سرعة ربط الضريبة وأتحصيلها .

٢- ألتقليل أحتكاك أالمكلفين مع موظفي الإدارة الضريبية ،وما يترتب عليه من ألتقليل حالات ألتواطؤ بين أالمكلفين وأالإدارة الضريبية وبالتالي ألتقليل حجم أأفساد أالإداري وأالمالي، وبالتالي زيادة أالحصيلة الضريبة.

٣- يساعد أاقرار الضريبي الإلكتروني على زيادة أالامتثال ألتطوعي للمكلفين .(٤٣)

ومن ألتجارب ألدولية في مجال تطبيق ألاقرار أالضريبي أالالكتروني ،تعتبر ألوليات أمتحدة ألامريكية من ألدول أرائدة في مجال تطبيق نظام أالضرائب أالالكترونية ، وألذي أأد ركائزه ألاقرار أالضريبي أالالكتروني، وألذي من شأنه زيادة ألامتثال أالضريبي من خلال تسهيل ألوصل ألى أالخدمات أالضريبية بدون أن يضطر ألكلف ألى أالذهاب ألى ألدوائر أالضريبية ، وما يترتب عن ذلك من ألسرعة وألدقة وزيادة أالثقة بين ألكلفين وألادارة أالضريبية.(٤٤)

أما في ألعالم ألعربي فأن ألالردن تعتبر من أوائل ألدول ألعربية ألتى عملت على أتمتة أالنظام أالضريبي ،حيث يتم أأجاز أالاعمال أالضريبية أالكترونيا ،مثل تسجيل ألكلفين ،وألتحصيل أالضريبي وتقدير أالقرارات أالضريبية،أضافة ألى أأطار ألكلفين ومتابعة أالشكاوي، كذلك تعتبر مصر من ألدول ألعربية عملت على أتمتة أالنظام أالضريبي ، حيث أصدرت وزارة أالمالية في أطار تنفيذ ألببرنامج ألوطني لألأطلاح أالاقتصادي للسنوات ٢٠١٦_٢٠١٩ عدة قرارات تتعلق بأتحصيل ألديون أالحكومية ومنها أالضرائب بألوسائل أالالكترونية، وكذلك تقديم أالقرارات أالضريبية أالكترونيا.(٤٥)

أما في ألعراق فلا زالت ألهيئة ألعامة للضرائب تعتمد ألق طرق ألتقليدية في أالغالبا أعمالها، فبالنسبة ألتقديم ألاقرار أالضريبي يتم بألطريقة ألتقليدية (ألورقية) ، حيث يتم تقديمه من قبل ألكلف أمام أالمخمن، وهذا ألامر هو نتيجة طبيععية بسبب ألبط ءفي أأجراءات ألتحول نحو أالحكومة أالالكترونية في أالعمال ألوؤسسات وألادارات أالمختلفة وهذا ألامر يعود ألى عدة أسباب منها قلة ألكوادر أالفنية ألتخصصة في هذه ألدوائر وكذلك عدم قناعة أالغالبية أالمسؤولين وألموظفين بأوجب أحويل أجميع أالعمليات ألورقية ألى أالعمليات أالالكترونية .(٤٦)

ألفرع أالثاني: نظام أالفاتورة أالالكترونية

وتعرف أالفاتورة أالالكترونية بأنها ((مستند رقمي يثبت فيه قدر ألترايطات ألتجارية ألتى تطبق بين ألتاجر مصدر أالفاتورة وألمشتري مستلم هذه أالفاتورة على أن يتم أداول هذا أالمستند أالكترونيا عن طريق بوابة أالفواتير ، وهذا أالمستند يكون قابل للمراجعة وألتدقيق لكافة أالياناته وذلك عن طريق أالادارة أالضريبية)).(٤٧)

وتم تعريف أالفاتورة أالالكترونية أيضا بأنها ((أحويل أالفواتير ألورقية ألى صورة رقمية أديثة ،حيث يتم ألقبها ومراجعتها وأعتمادها من جهة مصلحة أالضرائب وذلك لحظة تسجيلها وأتخضع أالفاتورة أالالكترونية للمراجعة أالشكلية ، وذلك عبر أوافر كافة أاليانات ومصادقية ملكيتها أللنشآت أالمصدرة لها وذلك بمطابقتها بألختم أالالكتروني لها ، ويعتمد عليها عن طريق أاعطاء

كود لكل مستند يثبت حجية هذه الفاتورة الإلكترونية قانونياً وذلك لأخذ الإجراءات الضريبية عليها)). (٤٨)

كذلك تم تعريف الفاتورة الإلكترونية بأنها ((مستند إلكتروني يسجل فيه جميع عمليات السلع والخدمات الخاضعة للضريبة، وتفصيلها بما يساعد الإدارة الضريبية على فرض وتحصيل ورد الضريبة في المراحل المختلفة لتوريد السلع والخدمات)) (٤٩)

وبدورنا نعرف الفاتورة الإلكترونية بأنها وثيقة أو مستند إلكتروني يستخدم لأثبات العمليات التي يقوم بها المكلف في نطاق النشاط الخاضع للضريبة مثل البيع والشراء والتعاقد وغيرها، وهذه الوثيقة مرتبطة بمنظومة إلكترونية تتيح للإدارة الضريبية معرفة كافة هذه العمليات للوقوف على حجم النشاط وتحديد الدخل الخاضع للضريبة .

ولتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية يستلزم ما يلي:

١- توفير البنية التحتية الإلكترونية اللازمة لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية في مجال التعاملات المتعلقة بالدخل الخاضع للضريبة، أي ربط جميع هذه التعاملات بمنظومة رقمية متاحة للإدارة الضريبية بحيث يمكن الاطلاع عليها ومراجعتها أولاً بأول من قبل الإدارة الضريبية.

٢- أحكام الرقابة على تعاملات المكلفين التي تتم خارج نظام الفاتورة الإلكترونية بقصد التهرب من دفع الضريبة، فقد يلجأ المكلفين عند ممارستهم للنشاط إلى إجراء تعاملاتهم خارج نظام الفاتورة الإلكترونية بقصد التقليل من حجم النشاط والتهرب من دفع الضريبة، وفرض الجزاءات والغرامات لردعهم .

٣- إصدار التشريعات الضريبية الخاصة بتطبيق العمل بنظام الفاتورة الإلكترونية، لألزام المكلفين بإنجاز أعمالهم التجارية عبر نظام الفاتورة الإلكترونية فقط .
أما مزايا تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية فيمكن أجمالها بما يلي :

١- حصر جميع العمليات المتعلقة بالنشاط الخاضع للضريبة عبر الفاتورة الإلكترونية، وبالتالي إمكانية الوصول الفوري للبيانات والمعلومات الخاصة بالنشاط الخاضع للضريبة من بيع وشراء وتعاقد وغيرها، مما يعزز من ألامتثال الضريبي وزيادة يقظة المكلفين، إضافة إلى أنها توفر معلومات موثوقة عن النشاط مما يسهل عملية التدقيق والفحص الضريبي. (٥٠)

٢- صعوبة التزوير والتلاعب بمحتويات الفاتورة الإلكترونية، حيث يجب أن تحتوي الفاتورة الإلكترونية على رقم تعريف وتوقيع إلكتروني لمصدر الفاتورة لضمان الحجية القانونية لها. (٥١)

٣- يعمل تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على رفع جودة الحساب الضريبي. (٥٢)



أن الربط الشبكي لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني يتيح للأدارة الضريبية أمكانية مراقبة ومتابعة كافة تعاملات وبيانات ومعلومات وحركة ونشاط المكلفين ، بالإضافة إلى التوصل مع الجهات ذات العلاقة ومطابقة كافة البيانات والمعلومات مع ما موجود لدى الادارة الضريبية. (٥٩)

فالتواصل الإلكتروني بين الادارة الضريبية والمكلف يتيح للفاحص الضريبي مناقشة المكلف الإلكتروني ، وتعد المناقشة والاستفسار عن كل ماله علاقه بنشاط المكلف من صميم عمل الفاحص الضريبي (٦٠)، حيث تعتمد نتائج الفحص الضريبي على ذكاء وفطنة الفاحص الضريبي في توجيه الأسئلة للمكلف واستكشاف خبايا الأمور وطلب الأثباتات والوثائق ومقارنتها مع القوائم المالية للتوصل إلى حقيقة النشاط.

ومن خلال التوصل الإلكتروني يمكن للفاحص الضريبي أن يطلب من المكلف تقديم أي وثائق ومستندات تتعلق بنشاطه الإلكتروني كوصلات البيع والشراء وغيرها لغرض تدقيقها ومطابقتها مع اجمالي المعلومات والبيانات التي قدمها المكلف في أقراره الضريبي، إضافة إلى أن التوصل الإلكتروني يعمل على بناء الثقة بين الادارة الضريبية والمكلفين وتبسيط الإجراءات والتي تعد عاملا مهما في زيادة الأمتثال الضريبي. (٦١)

اما بالنسبة للتواصل بين الادارة الضريبية والجهات الرسمية الأخرى مثل دوائر الدولة ، فإنه يعد أحد الركائز المهمة لأجراء الفحص الضريبي ، حيث ألزم قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل كافة دوائر الدولة بتقديم المعلومات الضرورية التي تطلبها الهيئة أعمامة للضرائب والتي يمكن أن تساعد في عملية التقدير وكذلك الفحص الضريبي. (٦٢)

فبالإمكان الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لتحقيق التوصل الإلكتروني بدل التوصل التقليدي ، للحصول على المعلومات والمقتبسات الضريبية الخاصة بالمكلفين من المقاولين والمتعهدين والمجهزين وغيرهم من الذين لديهم تعاملات اقتصادية مع دوائر الدولة. (٦٣)

كذلك يمكن الاستفادة من التوصل الإلكتروني مع المخبرين الذين يزودون الادارة الضريبية بالمعلومات المتعلقة بنشاط المكلفين من الذين يقومون بالتحايل وأخفاء بعض عناصر نشاطهم حيث اجاز قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل الحصول على المعلومات من المخبرين في سبيل التوصل إلى حقيقة نشاط المكلفين وما يترتب عليه من فرض وتقدير وزيادة مبلغ الضريبة. (٦٤)

الامر الذي يؤدي إلى كتمان هوية المخبر مما يشجعهم على التعاون مع الادارة الضريبية إضافة إلى تحقيق عنصر السرعة والمفاجئة للأدارة الضريبية في اتخاذ الإجراءات المناسبة بحق



هؤلاء المكلفين ممن يخفون عناصر نشاطهم بهدف ألتهرب من دفع الضريبة ، مثل ألقيام بالكبس ألضريبي في محال أعمالهم وبالتالي عدم أتاأة أفرصة لهم في أخفاء هذه العناصر .

الخاتمة

أولاً: الأستنتاجات

١- أن أأفحص الضريبي سواء كان تقليديا أم الكترولنيا ذو طبيعة وجرهر واحد ، ويكمن الأآلاف في الأآراء والأوسائل ألتي يتم بها أفحص من آلال الأسآعانة بآكنولوجيا ألمعلومات والأآصالات بدلا من الطرق التقليدية .

٢- ملامح ومكونات نظام أالفحص الأضريبي الألكتروني مازالت في تطور مستمر بسبب حدائته و أرتباطه بتطور تكنولوجيا المعلومات والأاتصالات

٣- أن الهيئة العامة للضرائب لازالت تعتمد على الطرق التقليدية بنسبة كبيرة في أنجاز أعمالها ومنها الفحص الضريبي، الأمر الذي ينعكس سلبا على زيادة الحصيلة الضريبية .

٤- تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني يعمل على تجاوز الروتين الإداري وبطء سير المعاملات الضريبية وتقليل الوقت الجهد والتكاليف، إضافة إلى تقليل احتكاك ممثلي السلطة المالية بالمكلفين وما يترتب عليه من آثار سلبية، بالإضافة إلى تعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية .

٥- يعتبر نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني أحد مظاهر تطبيق الحكومة الإلكترونية في مجال عمل الإدارة الضريبية ويعمل على تسهيل مهمة الموظفين المسؤولين عن العملية التدقيقية في الهيئة العامة للضرائب (مخزن، مدقق، فاحص ضريبي) ، من خلال سهولة وسرعة مراجعة البيانات والمعلومات المتعلقة بدخل المكلف.

ثانيا :التوصيات

١- تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل أنفاذ، وكذلك نظام مسك الدفاتر التجارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بحيث يستوعب متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، مثل العمل بالاقرار الضريبي الإلكتروني وألفاتورة الألكترونية .

٢- إصدار الأنظمة، التعليمات وإعادة هندسة أليات وأجراءات ألفحص أأضريبي أأمتبعة لدى أأهية أأعامة للضرائب بما يتلائم مع تطبيق نظام أأفحص أأضريبي أأأكتروني .

٣- توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة لإنشاء نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، مثل المنصة الضريبية الرقمية التي تتيح التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين، وكذلك تقديم الأقرارات



الضريبة الإلكترونية ، إضافة إلى تحقيق التوصل الإلكتروني بين الهيئة العامة للضرائب والأطراف الأخرى من مكلفين ومخبرين وأجهزة أساندة.

الهوامش

- ١- أ. م. د. عمار فوزي كاظم المياحي و د. ليلي فوزي أحمد، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠٢٠، ص ١٣١
- ٢- لؤي هادي عبيد المعموري ، أتهرب الضريبي بسبب غياب التنسيق بين الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك ونافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد، ٢٠١٥ ص ٤٦
- ٣- د. طاهر أجنبي، علم المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة شركة ألتاكت، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢٧٨ و ٢٧٩
- ٤- د. رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، شركة ألتاكت لصناعة ألتاكت ، القاهرة، بدون سنة طبع، ص ١٥٥
- ٥- أفرح عبد الحميد عيدان، مهارات المضمن الضريبي واثريها على جودة ألتاكتب الضريبي، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص ٣٠
- ٦- فوقة فاطمة واخرون، قراءة في التجربة المغربية لرقمنة الإدارة الضريبية، مجلة أبن خلدون للأبداع والتتمية، المجلد ٥ ، أعدد ٢، ٢٠٢٣، ص ١٠٨
- ٧- ميرفت قاسم عبود ألبوري، أثر الحكومة ألتكترونية على النظام ألتقانوني للمرفق ألتعام، رسالة ماجستير، كلية ألتقانون ، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ٤
- ٨- محمد أمين ألترومي، ألتستند ألتكتروني، مطابع شتات ، مصر ، ٢٠٠٨، ص ٥
- ٩- د. عبد ألتفتاح بيومي حجازي، النظام ألتقانوني للحكومة ألتكترونية، ألتاكتب ألتأول، مطابع شتات، مصر، ٢٠٠٧، ص ٧
- ١٠- ألتحمزة عبد ألتحليم، ألتفحص الضريبي ألتكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية ، مجلة دراسات جبائية، ألتجزائر، ألتعدد ١٢، ٢٠١٨، ص ٩٠
- ١١- د. أيمان محمد خيرى، أثار ألتحول ألترقمي للمالية العامة على ألتحصيل الضريبي، مجلة ألتدراسات ألتقانونية واقتصادية، مصر، ص ٤٥٨
- ١٢- د مبروك محمد ألتسيد نصر، نموذج مقترح لتعزيز دور ألتحول ألترقمي بالمنظومة الضريبية ألتكترونية بهدف تعظيم موارد ألتحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة ألتضرائب ألتمصرية، مجلة ألتدراسات والبحوث المحاسبية، كلية ألتجارة ، جامعة بنها، ٢٠٢١، ص ٧٣
- ١٣- د. عباس مفرج فحل ألتعزي، رقمنة الإدارة الضريبية ومدى ألتستفادة منها في تحسين النظام الضريبي، مؤتمر ألتقضايا ألتقانونية ألتدولية، ص ٣
- ١٤- د. بان صلاح عبد ألتقادر و د. صبا فاروق ألتليمي ، ألتفحص الضريبي، ألتجلة ألتاكاديمية للبحث ألتقانوني ، ألتعدد ١، ٢٠١٩، ص ٩٩

نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني على الدخل وفقا لقانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢

المعدل

- ١٥- عمر موسى جعفر، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، ٢٠١٥، ص ٤٩
- ١٦- أسماء صديق البيومي، أثر التحول الرقمي على زيادة فاعلية ألفحص الضريبي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ٢٠٢٣، ص ٢٠٥٦
- ١٧- ميسون عبد الكريم أحمد و د. بشير علوان حمد، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد العاشر، العدد ٣٠، الفصل الأول، ٢٠١٥، ص ١٥٧
- ١٨- محمد خلف حمود الشجيري، معوقات اعتماد الدفاتر التجارية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة وسبل معالجتها، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، معهد الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٥٩
- ١٩- د. فضيلة عباس غائب، ألفحص الضريبي في قانون ضريبة الدخل العراقي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الموصل، المجلد ١٠، العدد ٣٩، ٢٠٢١، ص ٢٥١
- ٢٠- أ.م. د. عمار فوزي كاظم المياحي، التشريع العراقي وأثره في الواقع الاقتصادي التتموي الراهن، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد ٣٥، العدد الأول، ٢٠٢٠، ص ١١٢
- ٢١- سامي عبد الله وأحمد سليمان ياسين، أثر تطبيق نظام أتمتة الضرائب على الدخل والأرباح، مجلة جامعة كوية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ٧٧
- ٢٢- د. علي محمد خليل و د. سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ص ١٩٧ و ١٩٨
- ٢٣- غفران فوزي كامل و د. محمد عبد الله إبراهيم، تأثير معلومات الجهات ألساندة في ألحصر الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٧، العدد ٦٠، ٢٠٢٢، ص ١٢٤
- ٢٤- رغد طلال ملاك، النظام الإداري لعمليات ألكشف عن أواقعة ألمنشئة للضريبة على وفق قانون ضريبة ألدخل ألعراقي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ألمعدل، رسالة ماجستير، كلية ألقانون، جامعة بغداد، ٢٠٢٥، ص ٩٠
- ٢٥- كمال أبو بكر عبد ألقادر، مدى فاعلية تطبيق نظام ألفحص الضريبي ألالكتروني، رسالة ماجستير، كلية ألعولم ألالدارية، جامعة أب، ٢٠١٨، ص ٢٩
- ٢٦- أنظر ألامادة ٢٨ ألققرة ٢ من قانون ضريبة ألدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ألمعدل ألنافذ
- ٢٧- أنظر ألامادة ٣٠ من قانون ضريبة ألدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ألمعدل ألنافذ
- ٢٨- أنظر ألامادة ٢ ألققرة رابعا من نظام مسك ألقفاتر ألتجارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥
- ٢٩- أنظر ألامادة ٣ ألققرة ثانيا وثالثا من نظام مسك ألقفاتر ألتجارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥
- ٣٠- أنظر ألامادة ٢٩ من قانون ضريبة ألدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ألمعدل ألنافذ
- ٣١- د. أمين ألسيد أحمد لطفي، ألفحص الضريبي وألمنازعات الضريبية في محاسبة وربط الضريبة ألموحد، دار ألقهضة ألعربية، ألقاهرة، ١٩٩٥، ص ١٤٤
- ٣٢- د. عمار فوزي كاظم ألمياحي، حق أالأطلاع الضريبي لموظفي ألالدارة الضريبية في قانون ضريبة ألدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ألمعدل، الطبعة ألالولى، مكتب ألعصرية للنشر والتوزيع، ألقاهرة، مصر، ٢٠١٩، ص ١١



- ٣٣- سيف محمد محسن و د. تغريد محمد قدوري، سلطات وأجراءات الكشف عن المخالفة المالية، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد ٣٧، الجزء الأول، عدد خاص، ٢٠٢٣، ص ٦٤٤
- ٣٤- م.م دلاوهر قادر عباس، أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في رفع جودة التحاسب الضريبي وأحد من التهرب الضريبي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٦، العدد ٥٤، ٢٠٢٤، ص ١٦٥
- ٣٥- د. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، ١٩٨٤، ص ٦٥
- ٣٦- د. كمال الدين حسين محمد، المالية العامة والتشريع الضريبي، ٢٠٢٠، ص ١٣٤
- ٣٧- د. مدحت عباس أمين، ضريبة الدخول في التشريع الضريبي العراقي، دراسة تحليلية لنصوص قانون ضريبة الدخول رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل النافذ، القسم الأول، ص ١٤٩
- ٣٨- حسام الدين عبد الرزاق حسين الفرطوسي، تحقق دين الضريبة على أرباح الأعمال التجارية في ظل قانون ضريبة الدخول المرقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٧١
- ٣٩- د. مبروك محمد السيد نصير، مصدر سابق، ص ٧٤
- ٤٠- د. حسن خلف راضي واخرون، إصلاح النظام الضريبي في العراق نحو نظام ضريبي رقمي فعال، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، كلية دجلة الجامعة، المجلد الرابع، العدد ١٤، ٢٠٢٤، ص ١٢٢
- ٤١- د هبة عبد المنعم وصبري ألفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسات صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص ٢١
- ٤٢- نور حسن عادل وأ.م. د. محمد عبد الله إبراهيم و أ.م. د. حمزة فائق وهيب، دور الرقم التعريفي في أحد من ظاهرة التزوير الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٧، العدد ٥٩، ٢٠٢٢، ص ١٨
- ٤٣- أنور عباس ناصر، دور الأمتثال الطوعي في زيادة الحصيلية الضريبية، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٥٤
- ٤٤- سحر صبحي أطويل، دور جودة الخدمات الضريبية الإلكترونية في ضمان أمتثال دافعي الضرائب وتأثيرها على تحصيل الإيرادات الضريبية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، ٢٠٢٣، ص ٤٠١
- ٤٥- د أيمن محمد خير، مصدر سابق، ص ٤٤٩
- ٤٦- د. مصدق عادل طالب، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في التشريع العراقي، دار السنهوري، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠، ص ٤٧
- ٤٧- حسين سيد حسن عبد الباقي، العوامل المؤثرة على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر، مجلة الاسكندرية للبحوث، ص ٢٢٧
- ٤٨- أشرف راضي، ماهي الفاتورة الإلكترونية في مصر، مجلة دفتر الإلكترونية لإدارة الأعمال، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٤/١٥
- ٤٩- جيهان وحيد أحمد، نموذج مقترح لتطبيق تقنيات المحاسبية الذكية في تفعيل التحصيل الفوري للضرائب، مجلة العلوم التجارية والبيئية، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٥، ص ٦٦
- ٥٠- د مبروك محمد السيد نصر، مصدر سابق، ص ٧٢

نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني على الدخل وفقا لقانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢

المعدل

- ٥١- د محمد سامي توفيق، تطوير منظومة الضرائب الرقمية لرفع كفاءة ألفحص الضريبي الشامل كمدخل للحد من التهرب الضريبي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ٢٠٢٣، ص ١٨
- ٥٢- سامي محمود مراد، تطوير التشريعات الاقتصادية لمواكبة التحول الرقمي، المؤتمر السنوي السابع للجمعية العلمية للتشريع الضريبي، مصر، ٢٠٢٢.
- ٥٣- م.م سحر خليل أسماويل و م. باسمه عبود مجيد، تأثير توافر مهارات المخبز الضريبي في تطوير عملية ألفحص الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٧، العدد ٥٨، ٢٠٢٢، ص ١١٧ و ١١٨
- ٥٤- د. أمين السيد أحمد لطفي، مصدر سابق ص ٨٦
- ٥٥- أنظر المادة ٢٨ ألفقرة ٢ من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل النافذ
- ٥٦- أنظر المادة ٢٨ ألفقرة ١ من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل النافذ
- ٥٧- أنظر المادة ٥٤ من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل النافذ
- ٥٨- د. سنوسي محمد الحبيب، ألفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات تطبيق التكنولوجيا الرقمية في إدارة الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة اقتصاد المال وأعمال، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٤، الجزائر، ص ١٧٨
- ٥٩- د. عبد الرحمن محمد سليمان و محمود نمر توفيق، أثر ألفحص الضريبي الإلكتروني على رفع كفاءة أداء الإدارة الضريبية في ظل جائحة كورونا، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد ٥، العدد ١، غزة، فلسطين، ٢٠٢١، ص ٦٣
- ٦٠- د. صبا فاروق الدليمي، النظام القانوني للفحص الضريبي، أطروحة دكتوراة، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٢٩
- ٦١- عماد توفيق محمد، ألفحص الضريبي على الدخل لتحقيق وعاء مقبول في ضوء تمسك المكلفين بحساباتهم، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٢
- ٦٢- أنظر المادة ٢٨ ألفقرة ١ من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل النافذ
- ٦٣- حيدر جمعة مسير، أساليب ألحصر الضريبي لضريبة الدخل ودورها في تخفيض عجز الموازنة في العراق، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ص ٢٠٢١، ص ٤٢
- ٦٤- أنظر المادة ٥٤ من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل النافذ

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

- ١- د. أمين السيد أحمد لطفي، ألفحص الضريبي والمنازعات الضريبية في محاسبة وربط الضريبة الموحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٥، ص ١٤٤
- ٢- د. رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، مطبعة ألعانك، القاهرة، بدون سنة طبع، ص ١٥٥
- ٣- د. طاهر ألعنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة ألعانك، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢٧٨ و ٢٧٩



- ٤- أ.م.د. عمار فوزي كاظم المياحي و ليلى فوزي أحمد، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٢٠، ص ١٣١
 - ٥- أ.م.د. عمار فوزي كاظم المياحي، حق الأطلاع الضريبي لموظفي الإدارة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، الطبعة الأولى ، مكتب المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، ٢٠١٩، ص ١١
 - ٦- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، الكتاب الأول، مطابع شتات، مصر، ٢٠٠٧، ص ٧
 - ٧- عمر موسى جعفر، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة أفساد الإداري، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، ٢٠١٥، ص ٤٩
 - ٨- د. علي محمد خليل و د. سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٩٧ و ١٩٨
 - ٩- د. كمال الدين حسين محمد، المالية العامة والتشريع الضريبي، ٢٠٢٠، ص ١٣٤
 - ١٠- محمد أمين الرومي، المستند الإلكتروني، مطابع شتات، مصر، ٢٠٠٨، ص ٥
 - ١١- د. مدحت عباس أمين، ضريبة الدخل في التشريع الضريبي العراقي، دراسة تحليلية لنصوص قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل أنفاذ، القسم الأول، ص ١٤٩
 - ١٢- د. مصدق عادل طالب، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في التشريع العراقي، دار السنهوري، بيروت ، لبنان، ٢٠٢٠، ص ٤٧
 - ١٣- د. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٤، ص ٦٥
- ثانياً: الرسائل والأطاريح**
- ١- أفرح عبد الحميد عيدان، مهارات ألمخمن الضريبي وتأثيرها على جودة التحاسب الضريبي، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص ٣٠
 - ٢- أنور عباس ناصر، دور الأمتثال الضريبي في زيادة الحصيلية الضريبية، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٥٤
 - ٣- حسام الدين عبد الرزاق حسين ألفرطوسي، تحقق دين الضريبة على أرباح الأعمال التجارية في ظل قانون ضريبة الدخل المرقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٧١
 - ٤- حيدر جمعة مسير، أساليب ألحصر الضريبي لضريبة الدخل ودورها في تخفيض عجز الموزانة في العراق، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص ٤٢
 - ٥- رغد طلال ملاك، النظام الإداري لعمليات الكشف عن الواقعة المنشئة للضريبة على وفق قانون ضريبة الدخل العراقي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٢٥، ص ٩٠
 - ٦- د. صبا فاروق الدليمي، النظام القانوني للفحص الضريبي، أطروحة دكتوراة، كلية القانون ، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٢٩

نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني على الدخل وفقا لقانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢

المعدل

٧- عماد توفيق محمد، ألفحص الضريبي على الدخل لتحقيق وعاء مقبول في ضوء تمسك المكلفين بحساباتهم، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٢

٨- كمال أبو بكر عبد القادر، مدى فاعلية تطبيق نظام ألفحص الضريبي الإلكتروني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة أب، اليمن، ٢٠١٨، ص ٢٩

٩- لؤي هادي عبيد المعموري، ألتهرب الضريبي بسبب غياب التنسيق بين الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك ونافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٤٦

١٠- محمد خلف حمود الشجيري، معوقات اعتماد الدفاتر التجارية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة وسبل معالجتها، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، معهد الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٥٩

١١- ميرفت قاسم عبود الجبوري، أثر الحكومة الإلكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ٤

ثالثا: الأبحاث

١- أسماء صديق البيومي، أثر التحول الرقمي على زيادة فاعلية ألفحص الضريبي، دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ٢٠٢٣، ص ٢٠٥٦ .

٢- د. بان صلاح عبد القادر و د. صبا فاروق الدليمي، ألفحص الضريبي، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٩٩

٣- جيهان وحيد أحمد، نموذج مقترح لتطبيق تقنيات المحاسبية الذكية في تفعيل التحصيل الفوري للضرائب، مجلة العلوم التجارية والبيئية، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٥، ص ٦٦

٤- د. حسن خلف راضي واخرون، أصلاح النظام الضريبي في العراق نحو نظام ضريبي رقمي فعال، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، كلية دجلة الجامعة، المجلد الرابع، العدد ١٤، ٢٠٢٤، ص ١٢٢

٥- م.م دلاوهر قادر عباس، أثر تطبيق منظومة ألفتورة الإلكترونية في رفع جودة ألتحاسب الضريبي وألحد من ألتهرب الضريبي، مجلة ألكوت للعلوم الاقتصادية والأدارية، المجلد ١٦، العدد ٥٤، ٢٠٢٤، ص ١٦٥

٦- سامي عبد الله وأحمد سليمان ياسين، أثر تطبيق نظام أتمتة ألترائب على ألدخل وألأرباح، مجلة جامعة كوية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ٧٧

٧- سيف محمد محسن وأ. د. تغريد محمد قدوري، سلطات وأجراءات ألكشف عن ألتخالفات المالية، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد ٣٧، أألجزء أألأول، عدد أخاص، ٢٠٢٣، ص ٦٤٤

٨- سحر صبحي أألويل، دور جودة أألخدمات ألتضريبية ألالكترونية في ضمان أمتثال دافعي ألترائب وألتأثيرها على أتحصيل أألأيرادات الضريبية بين أألشركات أألصغيرة وأألمتوسطة، مجلة أألدراسات أألانونية وألاققتصادية، مصر، المجلد الرابع عشر، أألعدد أألثالث، ٢٠٢٣، ص ٤٠١

٩- م.م سحر أألليل أألماعيل و م. باسمة عبود أألجد، أألأثير أألأوافر أألأهارات أألألمأمن ألتضريبي في أألأطوير عملية أألأفحص ألتضريبي، مجلة أألدراسات أألحاسبية ومالية، المجلد ١٧، أألعدد ٥٨، ٢٠٢٢، ص ١١٧ وأ ١١٨



- ١٠- د. سنوسي محمد الحبيب، الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات تطبيق التكنولوجيا الرقمية في إدارة الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٤، الجزائر، ص ١٧٨
 - ١١- د. عبد الرحمن محمد سليمان و محمود نمر توفيق، أثر الفحص الضريبي الإلكتروني على رفع كفاءة أداء الإدارة الضريبية في ظل جائحة كورونا، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد ٥، العدد ١، غزة، فلسطين، ٢٠٢١، ص ٦٣
 - ١٢- أ.م. د. عمار فوزي كاظم المياحي، التشريع العراقي وأثره في الواقع الاقتصادي التنموي الراهن، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد ٣٥، العدد الأول، ٢٠٢٠، ص ١١٢
 - ١٣- غفران فوزي كامل ود. محمد عبد الله إبراهيم، تأثير معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٧، العدد ٦٠، ٢٠٢٢، ص ١٢٤
 - ١٤- د. فضيلة عباس غائب، الفحص الضريبي في قانون ضريبة الدخول العراقي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الموصل، المجلد ١٠، العدد ٣٩، ٢٠٢١، ص ٢٥١
 - ١٥- فوقة فاطمة واخرون، قراءة في التجربة المغربية لرقمنة الإدارة الضريبية، مجلة ابن خلدون للأبداع والتنمية، الجزائر، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص ١٠٨
 - ١٦- د. محمد سامي توفيق، تطوير منظومة الضرائب الرقمية لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل كمدخل للحد من التهرب الضريبي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ٢٠٢٣، ص ١٨
 - ١٧- نور حسن عادل وأ.م. د. محمد عبد الله إبراهيم و أ. م. د. حمزة فائق وهيب، دور الرقم التعريفي في الحد من ظاهرة التزوير الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٧، العدد ٥٩، ٢٠٢٢، ص ١٨.
- رابعاً: المجلات والنشرات والمؤتمرات**
- ١- الحمزة عبد الحليم، الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية، مجلة دراسات جبائية، الجزائر، العدد ١٢، ٢٠١٨، ص ٩٠
 - ٢- د. أيمن محمد خير، آثار التحول الرقمي للمالية العامة على التحصيل الضريبي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، ص ٤٥٨
 - ٣- أشرف راضي، ماهي الفاتورة الإلكترونية في مصر، مجلة دفتر الإلكترونية لإدارة الأعمال، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٤/١٥
 - ٤- حسين سيد حسن عبد الباقي، العوامل المؤثرة على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر، مجلة الإسكندرية للبحوث، ص ٢٢٧
 - ٥- د. عباس مفرج فحل العنزي، رقمنة الإدارة الضريبية ومدى الاستفادة منها في تحسين النظام الضريبي، مؤتمر ألقضايا القانونية الدولية، ص ٣
 - ٦- د هبة عبد المنعم وصبري ألفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسات صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص ٢١

- ٧- د مبروك محمد السيد نصر، نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الإلكترونية بهدف تعظيم موارد الحصيلية الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة بنها، ٢٠٢١، ص ٧٣
- ٨- سامي محمود مراد، تطوير التشريعات الاقتصادية لمواكبة التحول الرقمي، المؤتمر السنوي السابع للجمعية العلمية للتشريع الضريبي، مصر، ٢٠٢٢.
- خامسا: القوانين والأنظمة
- ١- قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل ألفاذ
- ٢- نظام مسك الدفاتر التجارية لأغراض ضريبة الدخل رقم ٢ لسنة ١٩٨٥

the reviewer

First: Constitutions, laws, and judicial decisions

1. Constitution of the Republic of Iraq for the year ٢٠٠٥ Article (122/Fourth), regarding the regulation of the method of electing the Provincial Council and the Governor and their powers by law .
2. Constitution of the Republic of Iraq for the year ٢٠٠٥ Article (122/Third), regarding the governor being considered the highest executive head in the governorate
3. The Constitution of the Republic of Iraq for the year ٢٠٠٥ Article (122/Fourth and Fifth), regarding the election of the Provincial Council and the Governor and the regulation of their powers by law, and that the Provincial Council shall not be subject to the control or supervision of any ministry or entity not affiliated with a ministry, and shall enjoy financial independence .
4. The Constitution of the Republic of Iraq for the year ٢٠٠٥ Articles (116, 122), regarding the adoption of the federal system and the organization of the provinces not organized into a region on the basis of administrative decentralization, and granting them broad administrative and financial powers .
5. The Constitution of the Republic of Iraq for the year ٢٠٠٥ Article (122/Second), which granted the governorates that were not organized into a region broad administrative and financial powers to enable them to manage their affairs according to the principle of administrative decentralization .
6. Law No. (21) of 2008 of the non-regionalized governorates, as amended, particularly the articles relating to the formation of governorate councils, the election of their members, the term of office membership conditions, and the powers of the council .
7. Law No. (21) of 2008, amended, concerning the election of members of the Governorate Council by direct secret general election .
8. Law No. (21) of 2008, amended, Article (5/Second), (which stipulated that the candidate must have a preparatory certificate as a minimum or its equivalent .
9. Law No. (21) of 2008 amended, concerning provinces not organized into a region, published in the Iraqi Gazette, Issue No. (4070), on ٢٠٠٨/٣/٣ which came to regulate the constitutional powers and jurisdictions of the provinces and their councils .
10. Law No. (21) of 2008, amended, Article (3/First/4), (which stipulated that members of the councils be elected by direct secret ballot in accordance with the Councils Elections Law .
11. Law No. (21) of 2008, amended, Articles (4, 5, 7) (Article (4) regulates the term of the electoral cycle, Article (5) regulates the conditions for candidacy for membership in the councils, while Article (7) First) specifies the mechanism for electing the head of the governorate council and his deputy .



12. Law No. (10) of 2018, the third amendment to the Law of Governorates Not Organized in a Region No. (21) of 2008, Article (1) (published in the Iraqi Gazette, Issue (4487), on 4/16/2018, regarding the redefinition of the governorate, councils, local council and administrative unit .

13. Federal Supreme Court Decision No. (13/T/2006), issued on 31/7/2007, is unpublished .

14. The text of Federal Supreme Court Decision No/٦٧ .Federal/2018 dated 5/28/2018 is available on the website of the Federal Supreme Court in Iraq .

Second: Legal books

1. Al-Ibrahimi, Khalid Kazem Awda, The Legislative Jurisdiction of the Non-Regular Provincial Councils in Iraq: A Comparative Study, 1st ed., Baghdad: Dar Oma , 2015, pp. 27-38 .

2. Al-Bakri, Jawad Kazem, Administrative Federalism and the Foundations of Wealth Distribution: A Vision of the Iraqi Experience According to the Constitution, 1st ed., Babylon: Hammurabi Center for Research and Studies, 2009, p. 107 .

3. Al-Bayati, Munir Hamid, The Legal State and the Islamic Political System, Baghdad: Arab House for Printing, 1979, p. 58 .

4. Al-Tamimi, Ismail Alwan, The Competencies of Regions and Governorates Not Organized in a Region Related to Oil and Gas, Baghdad :Al-Sanhouri Library, 2018, p. 119 .

5. Al-Jabri, Raed, Introduction to the Federal System and Constitutional Systems of Federal Systems, Baghdad, 2008, p. 214 .

6. Al-Janabi, Imad, and Jabr, Mohsen, An Analytical Study of the Law of Provinces Not Organized in a Region, 1st ed., United States Agency for International Development, Governance Support Project, 2008, p. 103 .

7. Hayawi , Nabil Abdul Rahman, Decentralization and Federalism, 3rd ed., Baghdad: Legal Library, 2007, p. 154 .

8. Hayawi , Nabil Abdul Rahman, Federal States, 2nd ed ., Baghdad: Legal Library, 2009, p. 79 .

9. Hayawi , Nabil Abdul Rahman, Protecting the Constitutional System in Federal States, Vol. 1, 2nd ed., Al-Nahrain University, College of Political Science, 2009, p. 196 .

10. Al-Fatlawi , Ahmed Abdul Zahra, The Decentralized System and its Applications (A Comparative Study), 1st ed., Baghdad: Zain Legal and Literary Library, 2013, p. 164 .

11. Al-Fatlawi , Suhail Hussein, Introduction to the Study of Law (A Comparative Study), Baghdad: Al-Dhakira Library, 2009, pp. 89-100 .

12. Al-Fadl, Munther, The Origins of French and British Law, Erbil: Dar Naras , 2004, pp. 86-104 .

13. Mawloud, Muhammad Omar, Federalism and the possibility of its application as a political system: Iraq as a model, 1st ed., Beirut :Majd University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, 2009, p ١٧٨ ..

14. Al-Wahah , Firas, The Regulatory Rules for Transferring the Powers of the Federal Government to the Governorates, Baghdad :House of Books and Documents, 2016, p. 176 .

15. Dhari Khalil Mahmoud, A Concise Explanation of the Penal Code - General Section, Dar Al-Qadisiyah for Printing and Publishing ,Baghdad, 1982, p. 136 .



16. Hamawand , Muhammad, Federalism, Autonomy and Regional Administrative Decentralization: A Comparative Theoretical Study, 2nd ed ,Erbil: Mukriyani Foundation for Printing and Publishing, 2001, p. 104 .

Third: Research and articles published in scientific journals

1. Ismail Sa'sa' Ghaidan, "Regional Administrative Decentralization in Iraq", in the Journal of the Message of Rights issued by the College of Law at the University of Karbala, Fourth Year, Special Issue for the First National Legal Conference, 2012, p. 172 .

2. Ismail Sa'sa' Ghaidan, "Regional Administrative Decentralization in Iraq", in the Journal of the Message of Rights issued by the College of Law at the University of Karbala, Fourth Year, Special Issue for the First National Legal Conference, 2012, p. 23 .

3. Dhia Abdullah Aboud, "The Women's Quota System in the Iraqi Parliament – A Comparative Study", research published in Al-Furat Journal, Issue 4, Iraq Center for Development and Strategic Studies, Karbala ,٢٠٠٦, p. 102 .

4. Sarmad Riyadh, "The Federal System in Iraq and the Assessment of Legislation of the Law of Provinces Not Organized into a Region , "Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Issue 8, 2018, p. 150 .

5. Imran, Omar Juma, and Sadiq, Ali Abdul Muttalib“(٢٠١٩) The Problem of the Distribution of Powers between the Federal Government and Local Governments and its Impact on the Performance of the Iraqi Political System,” a research paper published in the Tikrit Journal of Political Science, Issue 74 .

6. Mahmoud, Abdul Aziz (2010), "Administrative Powers of Provincial Councils: Conflict and Overlap in the Law of Provinces Not Organized in a Region", Research published in the Journal of Law, College of Law ,Al-Mustansiriya University, Issue 10, p. 211 .

7. Musaddaq, Adel (2020), "Political Decentralization under the Constitution of the Republic of Iraq of 2005", a research paper published in the Journal of Legal Sciences, College of Law, University of Baghdad, Issue 1, p. 159 .

8. Riyadh Abdul Issa Al-Zahidi , "The Iraqi Constitution and the Problem of the Jurisdiction of the Region and Governorates", published research, Supreme Judicial Council, 2014, p. 118 .

Fifth: Electronic References and Sources

1. The Independent High Electoral Commission of Iraq ,results and procedures of the provincial council elections held on December 18 ,٢٠٢٣ ,which represented the return of local elections after a hiatus of several years .

2. Na'ma, Majid Shanati , "The Legislative Powers of the Governorate Councils", research available on the website, accessed 11/15/2021 .

3. The text of Federal Supreme Court Decision No/٦٧ .Federal/2018 dated 5/28/2018 is available on the website of the Federal Supreme Court in Iraq .

Sixth: Non-peer-reviewed publications and periodicals

1. Civil Society Bulletin, Issue (123), Eleventh Year ,February 2005 .

2. Al-Furat Magazine, Issue (4), an academic magazine issued by the Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, Karbala ,٢٠٠٦ .

3. The Iraqi Gazette, issues referred to in the original list: (566, 2279, 3983, 4012, 4037.)

4. The Iraqi Gazette, Issue No. 3983, June 2004 .



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية

المجلد ٢٠٢٦

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠